

القوانين واللائحة

قانون المدينين في المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٥٣) من الدستور ، وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٤ - ٣ - ١٩٤٩ ،
نصدق - بمقتضى المادة ٢٥ من الدستور - القانون الموقت التالي ونأمر بإصداره :

(قانون الادارة العامة في فلسطين)

قانون رقم (١٧) لسنة ١٩٤٩

- ١ - يسمى هذا القانون الموقت (قانون الادارة العامة في فلسطين) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- ٢ - تلغى وظائف الحكم العسكريين الاردنيين في فلسطين ويتولى اعمال الادارة فيها موظفون مدنيون .
- ٣ - جميع سلطات المندوب السامي السابق التي كان يتولاها الحاكم العسكري العام في فلسطين تمارس بإرادات ملكية خاصة يرضها الوزير المختص بموافقة رئيس الوزراء .
- ٤ - كل رئيس دائرة في فلسطين يرجع أعماله الى الوزير المختص مباشرة أو بواسطة الحاكم الاداري العام في حالة وجوده .
- ٥ - جميع القوانين والانظمة التي كانت معمولاً بها حتى انتهاء الانتداب على فلسطين تظل نافذة المفعول الى ان تلغى أو تعدل .
- ٦ - هيئة الوزراء مكلفة بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٤ - ٣ - ١٩٤٩

وزير التجارة وزير المالية وزير الدفاع وزير الداخلية وزير المعارف وزير الخارجية
نقيب الشريعة سليمان سكر فوزي المني فلاح المداحه سعيد المني عدا من الشنيطي توفيق ابو المدي

الرقعة الرسمية

المملكة الأردنية الهاشمية

عمان : يوم الأحد في ٢٧ جادى الاول سنة ١٣٦٨ الموافق ٢٧ آذار سنة ١٩٤٩ العدد ٩٧٦

مخرومات

- مخرومة
٧٠ قانون رقم (١٨) لسنة ١٩٤٩ (قانون موقت . تعديل لقانون المحامين رقم ٣٣ لسنة ١٩٤٤)
٧٠ قانون رقم (١٩) لسنة ١٩٤٩ (قانون موقت . تعديل لقانون المحامين الشرعيين)
٧١ قانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٤٩ (قانون الرسوم الإضافية لرسوم الجرك والمكوس)
٧٢ - ٧١ قانون رقم (٢١) لسنة ١٩٤٩ (ذيل قانون الصحة لسنة ١٩٤٩)
٧٢ قانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٤٩ (قانون موقت . تعديل لقانون الصحة لسنة ١٩٢٦)
٧٣ - ٧٢ قانون موقت رقم (٢٣) لسنة ١٩٤٩ (قانون تعديل قانون جدول الرسوم الملحق بقانون تنظيم المدن لسنة ١٩٣٣)
٧٨ - ٧٣ قانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٤٩ (قانون تعديل لقانون رخص الصناعات لسنة ١٩٣٣)
٧٩ - ٧٨ قرار الديوان الخاص بتفسير القوانين والانظمة (قرار رقم ١٧٧)
٧٩ اعلان (صادر بمقتضى المادة ٩٦ من انظمة المرافقين)

هكذا من الاصل

القوانين واللائحة

محرم الدين السيد محمد المجدد الأردني الهاشمي

بمقتضى المادة (٥٣) من الدستور ،
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢-٣-١٩٤٩ ،
أصدرت - بمقتضى المادة ٢٥ من الدستور - القانون الموقت التالي ونأمر بإصداره :

قانون رقم (١٨) لسنة ١٩٤٩

(قانون موقت معدل لقانون المحامين رقم ٢٣ لسنة ١٩٤٤)

- ١- يسمى هذا القانون (قانون تعديل قانون المحامين) ويعمل به من بداية نيسان سنة ١٩٤٩ .
- ٢- تعدل الفقرة (أ) من المادة العاشرة من قانون المحامين رقم ٢٣ لسنة ١٩٤٤ كما يأتي :
أ- كل من يحصل على رخصة بمطاطي المحاماة بموجب هذا القانون عليه قبل تمامي المحاماة في أية سنة كانت ان يدفع الرسم السنوي البالغ مقداره (٩) جنيهات فلسطينية .
- ٣- رئيس الوزراء ووزير العدلية مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٤٩-٣-٥

وزير العدلية
فلاح الدادخه
وكيل رئيس الوزراء
سعيد النقي

محمد

محرم الدين السيد محمد المجدد الأردني الهاشمي

بمقتضى المادة (٥٣) من الدستور ،
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢-٣-١٩٤٩ ،
أصدرت - بمقتضى المادة ٢٥ من الدستور - القانون الموقت التالي ونأمر بإصداره :

قانون رقم (١٩) لسنة ١٩٤٩

(قانون موقت معدل لقانون المحامين الشرعيين)

- ١- يسمى هذا القانون الموقت (القانون المعدل لقانون المحامين الشرعيين) ويعمل به من بداية شهر نيسان سنة ١٩٤٩ .
- ٢- تعدل الفقرة (أ) من المادة الثانية من قانون المحامين الشرعيين (القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٤٤) كما يلي :
١- على كل شخص يحصل على اجازة بمطاطي مهنة المحاماة لدى المحاكم الشرعية ان يدفع - قبل تمامي المهنة المذكورة في أية سنة كانت - الرسم السنوي وقدره اربعة جنيهات فلسطينية وخمسة مائة مل .
- ٣- رئيس الوزراء وقاضي القضاة مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٤٩-٣-٣

قاضي القضاة
محمد أمين الشدة يطعي
وكيل رئيس الوزراء
سعيد النقي

محمد

محرم الدين السيد محمد المجدد الأردني الهاشمي

بمقتضى المادة ٥٣ من الدستور ،
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢-٣-١٩٤٩ ،
أصدرت - بمقتضى المادة ٢٥ من الدستور - القانون الموقت التالي ونأمر بإصداره :

قانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٤٩

(قانون الرسوم الاضافية لرسوم الجرك والمكوس)

- ١- يسمى هذا القانون الموقت (قانون الرسوم الاضافية لرسوم الجرك والمكوس) ويعمل به من تاريخ ١-٤-١٩٤٩ .
- ٢- تستوفى اضافة الى رسوم الجمارك قدرها اثنان في المئة من قيمة جميع البضائع المستوردة ثمانية لرسوم المذكورة .
- ٣- يضاد خمسة وعشرون في المئة على رسوم المكوس عن المشروبات الروحية المصنوعة في المملكة الاردنية الهاشمية الذي يستوفى بمقتضى قانون صنع المسكرات لسنة ١٩٢٨ واي تعديل طرأ او يطرأ عليه .
- ٤- رئيس الوزراء ووزير التجارة مكلفان بتنفيذ هذا القانون .

١٩٤٩-٣-٣

وزير التجارة
نجيب الشريدة
وكيل رئيس الوزراء
سعيد المقي

محمد

محرم الدين السيد محمد المجدد الأردني الهاشمي

بمقتضى المادة ٥٣ من الدستور ،
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢-٣-١٩٤٩ ،
أصدرت - بمقتضى المادة ٢٥ من الدستور - القانون الموقت التالي ونأمر بإصداره :

قانون رقم [٢١] لسنة ١٩٤٩

- ١- يسمى هذا القانون الموقت ذيل قانون الصحة لسنة ١٩٤٩ ، ويعمل به اعتباراً من ١ نيسان سنة ١٩٤٩ .
- ٢- يستوفى رسم سنوي عن سنة او جزء منها من كل طبيب او جراح او طبيب اسنان بمطاطي العمل كما يلي :
مل لف
١٢
في عمان
خارج عمان
- ٣- يستوفى رسم سنوي عن سنة او جزء منها من كل صيدلي او تاجر عقاقير طبية او بكتريولوجي بمطاطي العمل كما يلي :
مل لف
٩
في عمان
خارج عمان

١٩٤٩-٣-٥

في خارج عمان
٤- يستوفى الاملاء والصناديق والبيكترولوجية الذين يشعلهم قانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٣٣ والصناديق

٥- يشعلهم الاملاء والصناديق والبيكترولوجية الذين يشعلهم قانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٣٣ والصناديق

هكذا منه الاصل

٣ - إذا اشتمل الشخص التابع للرسم بمقتضى هذا القانون في البيع في الجلة أو بالاشتات (بالفرق) في آن واحد فيقدر الرسم الواجب دفعا عن التجارة بالجلة . ويعتبر تاجرا بالجلة من تعامل في البيع للباعة أو تعامل في استيراد أو تصدير السلع على اختلاف أنواعها .

٤ - إذا كان شخص ما يتعامل صنعة أو مهنة أو حرفة أو عملا أو تجارة من نوع واحد وكان له في محل عمله ذاته مستودع لغير ساهه أو أدواته أو ماشيتها فلا يؤخذ منه رسم إضافي من أجل ذلك المستودع أما إذا كان له فرع أو أكثر ويتعامل ذلك الفرع أو تلك الفروع نفس الصنعة أو الحرفة أو العمل أو التجارة أو غيرها فيؤخذ حينئذ رسم عن كل فرع منها كما لو كان ذلك مستقلا وذلك بموجب الجدول الملحق بهذا القانون .

٥ - في الأحوال التي يشتمل فيها الأشخاص التابعون لدفع رسم بمقتضى أحكام هذا القانون عن صنعتهم أو مهنتهم أو حرفة أو مهنتهم أو تجارتهم العادية بالتعهد بموجب عقود خاصة مدتها تقل عن سنة واحدة أو قبضتها تنقص عن ٢٠٠ جنيه فلسطيني فلا يؤخذ منه رسم عن مهنة التعمد أما في الأحوال التي يتعامل فيها الأشخاص عاملهم بالتعهد فيؤخذ الرسم منهم بمقتضى الفقرة ٣ من الجدول (أ) الملحق بهذا القانون ، لا يشمل ذلك (المترجمي أقلام البلديات) .

٤ - يستعاض عن الفقرة (أ) من المادة الثالثة من قانون رخص الصناعات لسنة ١٩٣٣ بما يلي :

(٣) - على جميع من في المملكة الأردنية الهاشمية من الأشخاص الذين يتعاملون اية صنعة أو مهنة أو حرفة أو تجارة عند وضع هذا القانون مرفوع تطيق غير أولئك المدرجين في جدول (ب) الملحق بهذا القانون أن يقدموا طلبا خطيا في غضون خمسة عشر يوما اعتباراً من التاريخ المذكور يبين فيه استأؤم وعمل أقامهم وأوصافهم ومهنتهم أو حرفة مع تفصيلات تامة عن الصناعة أو المهنة أو الحرفة أو العمل أو التجارة التي يتعاملون بها وإذا كان في هذه الصناعة أو الحرفة أو المهنة أو العمل أو التجارة أكثر من شخص واحد ففريقين أسماء هؤلاء الأشخاص أو البيانات الأخرى عنه كما هو مذكور في أعلاه وذلك إلى وزارة المالية وفي المقاطعات إلى محاسب المقاطعة التي يتعامل فيها تلك الصناعة أو المهنة أو الحرفة أو العمل أو التجارة أو تجارة وتطلب تسجيل هذه البيانات . ويجب أن يذكر أيضا في ورقة الطلب اسم صاحب الملك الذي يتعامل فيه عمله مع إقراره بالإيجار مضدًا من البلدية .

٥ - يستعاض عن المادة السابعة من قانون رخص الصناعات لسنة ١٩٣٣ بما يلي :

(٧) - عند انتهاء السنة المالية التي من أجلها أو من أجل جزء منها أعطيت الرخصة يترتب على حامل الرخص إما بالذات أو بواسطة ممثله القانوني المفوض أن يقدم نفسه إلى المحاسب في وزارة المالية أو المحاسب في المقاطعات وذلك في غضون خمسة عشر يوما بعد انتهاء السنة المالية السابقة وأن يبرز رخصته مرفقة بورقة الطلب ثم تبطل الرخص بالصورة التي يأمر بها وزير المالية .

(ب) عندما يقدم طلب تجديد الرخصة من قبل حاملها أو من ممثله القانوني المفوض ويقبض المحاسب في وزارة المالية أو المحاسب في المقاطعات بأن الطلب موافق من جميع الوجوه وأنه قدم خلال مدة الخمسة عشر يوما للدار إليها في الفقرة (أ) يصدر رخصة جديدة إلى حاملها أو إلى ممثله القانوني المفوض بعد دفع الرسم المستحق .

٦ - يستعاض عن مادة ثمانية من قانون رخص الصناعات لسنة ١٩٣٣ بما يلي :

(٨) - إذا قُدم أي شخص الرخصة التي منحت له بمقتضى أحكام هذا القانون إلى أن انقضت هذه الرخصة قبل حلولها إلى وجه طلبها إلى وزير المالية يبين فيه واقعة الحال وإذا اقتنع وزير المالية بأن الرخصة قد تمت أو تلت حقيقة فيجوز له أن يأمر بإعطاء رخصة جديدة بدلا من الرخصة المنقضية أو بإلغائها بعد دفع رسم قدره خمسة وعشرون في المئة من الرسم الأصلي ويمنع بها إنهاء السنة المالية التي تعوزد إليها .

٧ - يستعاض عن الجدولين (أ) و(ب) الملحقين بقانون رخص الصناعات لسنة ١٩٣٣ بالجدولين (أ) و(ب) الملحقين بهذا القانون

٨ - رئيس الوزراء ووزير المالية والاقتصاد مكثمان بتنفيذ أحكام هذا القانون.

٩ - ٣ - ١٩٤٩

(عبدالله)

وكيل رئيس الوزراء
سعيد الهدي

وزير المالية والاقتصاد
سليمان سكر

جدول رسوم رخص الصناعات والمهن

الصفحة الأولى

مل	الف
٧٢	١ - المصارف والمؤسسات التي تتعامل في أعمال الصيرفة
٣٦	٢ - شركات النقل والتأمين والبيوت التجارية
٢٤	٣ - (أ) وكلاء شركات التأمين وبيع السيارات والزيوت المعدنية والمكانات على اختلاف أنواعها (لا يشمل ذلك مكبات الخياطة) وإطارات السيارات وقطعها والتجار بالجلة والوسطاء (المقودسيون بحجة)
٢٤	(ب) المعمدون والمهندسون والمقاولون
٢٤	٤ - الباعة بالفرق للحجارة والمعادن الثمينة والجواهر والمصنوعات الثمينة (لا يدخل في هذا الصف الأشخاص الذين يصنعون ويبيعون الأدوات المنزلية ولا يستعملون أدوات فنية في صنعا) والصيارفة والحياطون الذين يصنعون الثياب ويبيعونها والباعة بالفرق لأصناف مختلفة ممن يستخدمون شخصان أو أكثر من أجل إدارة شؤون محل أو باعة السجاد واللباسات السيارات وقيامها وبيعها لماكينات الخياطة وباعة الإخشاب التي تستعمل للبناء والتجارة والأجر والقرميد والخمار الصيني الذي يستعمل للابنية وسائل مواد البناء الأخرى وجميع أنواع البوابير سواء كانت من طين أو إسمنت أو حديد أو باعة إنبات البيوت (الموبيليا) وفاحصو الحسابات والحاسبون الذين يمنعون مهنة تدقيق وحفظ الحسابات التجارية ومكاتب سفر التعليلات (إذا لم تكن تابعة لشركة تعليلات)
١٨	٥ - الباعة بالفرق للواد التالية التي لم تصنع في محال البيع :
	(أ) البنزين والزيوت المعدنية والخيطن والاقشة وأدوات الخي (الموشة) والالبسة الخاضرة الجديدة وأقمرو والأحذية ولوازم الخياطة والالبسة التحتية والكفوف وليس الرأس وأشبهيات والتكيت والفرطاسية والآلات الموسيقية والبسطة والطنافس الجديدة أو القديمة والقطعة المفروشات والعربات والذخايات والأواني الزجاجية والمصابيح الكهربائية وتراجمها وتوازي السفر والجلود والمواد الكيميائية (يستثنى من ذلك ما يباع من المواد الكيميائية في الصيدليات) والأواني العظمية والزيوت العطرية والزيوت النباتية والنفطيات والمواد وما كانت الخياطة والجلد والمواد والمواد واسطواناتها والراديووات وأدواتها والأواني النحاسية والحديدية على اختلاف أنواعها
	(ب) يؤخذ نصف هذا الرسم من بائعي هذه المواد إذا لم يكن لهم دكاكين خاصة .

هكذا عند الاصل

٦- الباعة بالفرق للمواد التالية :

(أ) حطب الوقود والمحم على اختلاف أنواعه وزيت البرافين والاسبيرتو الذي يستعمل في الصناعة والآنارة والحبال والشباك والاكياس والخيش والاصمدة الصناعية والزهو والطبيعية والحبوب والذيق والبقالة والسكر والمخافق المستحضرة والسكر والحلويات والخبز والبن والشحم والدهن على أنواعها والمواد الأخرى المستحضرة للأكل والاختصار والماكينة والبيض واليدقة والحليب والقشدة والبن والجبن والماكرولات الأخرى واللبور والفاجنة .

(ب) يؤخذ ثلثا هذا الرسم من باقي هذه المواد في الأحياء خارج الأسواق على أن تعين حدود الأسواق في كل قسبة بواسطة البلدية وتصديق المتصرف أو القائمقام .
(ج) يؤخذ ثلث الرسم المذكور آنفاً من باعة الاختصار والماكينة والبيض واليدقة والقشدة والخبز والحليب والبن واللبور والفاجنة إذا لم يكن لهم دكاكين خاصة .

٧- (أ) الخياطون لللبسة الأفريقية والعربية والخياطات والمراوون والمصورون والحلاقون وصانعو الأحذية الجديدة والتجارون والحديدون .

(ب) يؤخذ ثلثا هذا الرسم من الحديدين والتجارين الذين يقتصرون على صنع الأدوات الزراعية دون غيرها ولا يستعملون مكينات لصنعها .

٨- (أ) التنادق والتزل (الباسونوات) التي لا تقل اجرة للبيت مع المأكل في كل منها ١٠٠٠ ل.ف

(ب) التنادق والتزل التي اجرة للبيت فيها بين ٧٥٠ ل.ف حتى ١٠٩٠ ل.ف

(ج) التنادق والتزل التي اجرة للبيت فيها مع الاكل تقل عن ٧٥٠ ل.ف

(د) التنادق التي لا مأكل فيها والتي تكون اجرة للبيت فيها لا تقل عن ٥٠٠ ل.ف لليلة واحدة

(هـ) التنادق التي لا مأكل فيها والتي تكون اجرة للبيت الواحد في الليلة الواحدة دون ٥٠٠ ل.ف

(و) من يرتاد البلاد الأردنية من البلاد الأخرى من اجزاء التمثيل والفناء والرقص وما شاكل ذلك من إقامة حفلات لبضعة أيام ومن يأتي هؤلاء الاجواق بطريق التعمد

يؤخذ من صاحب الجوق ومن التعمد عن كل ليلة جنبيان ولا يسمح لهم بالعمل ما لم يكونوا قد دفعوا الرسم وحصلوا على الرخصة .

٩- (أ) المحلات المخصصة لايواء السيارات وتصلح لاطارات السيارات وفرشها ودهنها وتنظيفها

(ب) المحلات المخصصة لايواء الخيول الخيوانات

١٠- (أ) القاي والمطاعم (لا يدخل في صنف المطاعم الرواسون والموالين ونحوهم)

(ب) يؤخذ نصف هذا الرسم من القاي التي تبصر العمل فيها على صنع القهوة والشاي حسب

(ج) الحمامات ورك السباحة

١١- البنائون وباعة الابنية القديمة وقطع الحديد القديمة والدهانون والاحتوا اخبار

البناء واقتصرون وصاغة الحلي المفضية وتصلح الساعات وتصلح الأدوات الضخمة

وتجديدات النساء والكبرياء وتصلح الاجذية القديمة (الاسكافين) وسمايرة

يسخ الحين والاث وسمايرة سيارات الركوب والسمكرة وانتحاسون والبيضون

والمزموه الايام السليمة وهي (المنظفات) ورسوم الحظيرة والخبان والديسعة

وللالة والدالون

١٢- جميع الأشخاص الذين يشتغلون في صناعة او مهنة او عمل يكرهوا غير تابعين للرسم يقتضى

اللو ١٥ - ١١ المذكورة في هذا الجدول وهم غير معتمدين بمقتضى الجدول (ب)

ولا يدفعون اي رسم رخصة بمقتضى احكام اي قانون خاص .
ان الرسوم المبينة في اعلاه هي التي تستوفي في عمان اما في الاماكن الأخرى فتستوفي بالنسبة الآتية :

(أ) - في مرا كز اربد واساط والكر ك ودمان ثلثا الرسم المذكور في اعلاه .

(ب) - في مرا كز جرش وعجلون والطبقية ومادبا والزرقاء ولفرق والرمتا نصف

الرسم المذكور في اعلاه .

(ج) - في المحال الأخرى ثلث الرسم المذكور في اعلاه .

جدول (ب)

١ - المزارعون واصحاب البساتين او الحدائق او اشكروم ومرمو ناشية وغيرهم ممن يتعاملون ببيع منتوجات

اراضيهم ويبيع حيواناتهم وتاجها بشرط ان لا يكون لهم دكان او محل تجاري باجراء هذه المبيعات .

٢ - الرطة وعمال الزراعة .

٣ - صيادو الاسماك وبحارة قوارب صيد الاسماك .

٤ - النساء اللاتي يحصلن على دماشن بواسطة حياكة اليد او تعاطي بعض المهن او الاعمال او التجارة البسيطة بشرط ان لا يكون هن محلات لصنع الابسية بواسطة طاملات يعملن في محالهن .

٥ - الاشخاص المتجولون في البلدة ويحملون ادواتهم او بضاعتهم بأنفسهم او على دوابهم او في العربات اليدوية دون ان يكون لهم مكان معين (اي دكان او مكتب او معمل) ولا يشمل ذلك الاشخاص الذين يتعاملون

اعمال الصبارة .

٦ - الاشخاص او المؤسسات التابعة لرسوم الرخصة بمقتضى قانون خاص عن صناعة او مهنة او عمل او تجارة

يشتغلون فيه او فيها بصورة مستقلة كالاطباء واصيادلة والحامدين وباعة المسكرات وكتاب الاستدعاءات

وساقي المركبات واصحاب المركبات المعدة للايجار وغيرها ولا يشمل ذلك عامل التنيج والسجائر . ولا يحول

دفع رسوم الرخصة التي تعود للبلديات دافعا حق الاعفاء بمقتضى هذا القانون .

٧ - اصحاب الماامل والمؤسسات الصناعية التي يقرر مجلس الوزراء اعفاءها وقتما تشاء جميعا للصناعات المحلية على

ان لا يتجاوز هذا الاعفاء مدة ثلاث سنوات .

٨ - عمال الحاديون .

٩ - جميع الأشخاص الذين تقع حالتهم تحت قانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٥٤ اما بغرض ضريبة عليهم ولاعفاءهم منها .

١٠ - المدارس والمؤسسات الدينية والخيرية والمبانيات الأثرية والعلمية والمستشفيات .

١١ - الاشخاص الذين يتعاملون بمهنتهم بصورة منحصرة في محل واحد عدد سكانه دون الخمسة تفعن على أن لا يشمل هذا الاعفاء العامل ودور اقوى السكر بانية والمؤسسات الصناعية على اختلاف أنواعها والمعاصر

التي تدار بالمكينات .

١٢ - المعاصر التي لا تدار بالمكينات اينما وجدت .

الضئف الثاني

١ - دور اقوى السكر بانية التي يتخذ عليها في المرة الأكثر من مائة واحدة

سواء اكانت هذه المدن في المملكة الأردنية الهاشمية ام خارجها .

٢ - دور اقوى السكر بانية التي تديرها مائة واحدة والمعامل التي تدار بمكينات

ولا تصنع فيها المأكولات وبهاامل التنيج والسجائر .

٣ - المؤسسات التي تستخدم الماكينات لصنع المادة المشبعة بالمزاد (غازو) والسكر

هكذا عند الاصل

- واللحم والسمك المجفف والتاج الصناعي والشمع والمرني والحلويات والنفواكه
المستحضرة والصابون .
- ٤ - الطواحين والمعاصر التي تدار بما كُنْتَ من قوة كل حصان . ٣٥٠
- ٥ - (أ) ما تبنات طحن الاحجار في عمان . ١٠
ما كُنْتَ من طحن الاحجار في المحلات الاخرى . ٥
(ب) طواحين المياه في عمان . ١٠
طواحين المياه في المحال الاخرى . ٥
- (ج) المؤسسات الخاصة بصنع الشمع والصابون والمرني والحلويات والنفواكه
المستحضرة والتي لا تدار بما كُنْتَ وصانعو المعونات في عمان . ١٠
في المحال الاخرى . ٥
- ٦ - دور الطباعة ودور التجارة والحدادة ومحلات تسليم المهورات باواعها واية معامل اخرى . ١٢
- ٧ - (أ) الافران التي تجز وتبيع الخبز في عمان . ٩
« « « « في المحال الاخرى . ٥٠٠
(ب) الافران التي تجز بالاجرة فقط في عمان . ٣
« « « « في المحال الاخرى . ٥٠٠
(ج) التنبور « « « « في عمان . ١
« « « « في المحال الاخرى . ٥٠٠
- ٨ - المصانع والمداينج . ٤

قرار الديوان الخاص بتبديل القوانين والانظمة

(قرار رقم ١١٧)

بناء على كتاب نفاية رئيس الوزراء رقم ١-٢-١٩٨٣-١-١٩٨٦ تاريخ ١٩-٣-١٩٤٩ اجتمع الديوان
الخاص بتفسير القوانين والانظمة للنظر في كتاب معالي وزير المالية والاقتصاد المؤرخ في ١٧-٣-١٩٤٩ ورقم
١١٣-١٣-٢٧٠٥-٢-١٩٤٩ للضمن طلب تفسير عبارة (الشركة المساهمة) الواردة في المادة الثانية من القانون الموحد
للدول قانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٣٣ وبيان ما اذا كانت هذه الشركة تشمل الشركات المأدية المحتودة الفيان ام لا .
وبعد التدقيق والمذاكرة تبين ان النص الوارد في المادة الثانية المذكورة للضمن بتحديد معنى (الشركة المساهمة)
شتم على فقرتين :

الاولى : الشركة المساهمة المذكرة في قانون التجارة العماني .

الثانية : اية شركة من نوع مماثل لها مسجلة او مؤهلة خارج شرق الاردن .

اما الفقرة الاولى فيتناول مدلولها الشركة العامة (اتونيم) المنصوص عليها في المادة العاشرة من قانون التجارة
العماني التي تؤلف على طريق السهام وفقاً للشرائط المحددة في المادة (٢٨) منه . وهذا النوع لا يشمل اية شركة من
الشركات الاخرى ولو كان رأس مالها مقبلاً الى سهام معينة كشركة (الكومانديت المساهمة) المنصوص عنها في المادة
(٢٩) من هذا القانون مثلاً . لان هذه الشركات الاخرى - سواء اكانت تجارية او عادية - قد ادخلها واضع القانون
ضمن مفهوم الشركات العادية كغيرها من الشركات المأدية المحتودة الفيان المذكورة . المتعلقة بتعريف الشركة العامة
واما الفقرة الثانية فهي تشمل بالشركات التي تسجل او تؤلف خارج شرق الاردن فقط شريطة ان تكون هذه
الشركات مائة (اي من نوع) الشركة المساهمة المعروفة بقانون التجارة العماني . اعني انه واضح القانون فتم الشركات

المساهمة الى قسمين (١) - الشركات المغفلة التي تؤلف او تسجل في شرق الاردن وفقاً لقانون التجارة العماني .
(٢) الشركات المغفلة التي تؤلف او تسجل خارج شرق الاردن .
ولهذا تقرر بالاجماع ما يأتي :

ان المقصود من الشركات المساهمة المعروفة في المادة الثانية المبحوث عنها هي الشركات المغفلة (أونيم ليس الا)
ورفع هذا القرار الى نفاية رئيس الوزراء لاجراء مقتضى القانوني .

في ٢٣-٣-١٩٤٩

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مجلس محكمة	وكيل وزارة	وزير المالية	قاضي القضاة	بتفسير القوانين والانظمة
الاستئناف	العدلية	والاقتصاد	سليمان السكر	محمد الامين الشنقيطي
موسى الساكت	علي معمار			فلاح المداحدة

اعلان

صادر بمقتضى المادة ٩٦ من انظمة الموظفين

عين السيد بولس سالم نصار مساعد البكتريولوجي في مختبر الحكومة وكيلاً للبكتريولوجي وقد قام بهذه
الوظيفة وكالة من تاريخ ١٦-٧-١٩٤٨ حتى غاية ٣١-١٠-١٩٤٨ .
١٩٤٩-٣-٢٠

رئيس الوزراء
توفيق ابو المدي

هكذا من الاصل